مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 02 ص.ص: 646-671

دراسة استطلاعية حول مدى مصداقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان

The credibility of the reports of international organizations on education in the Sultanate of Oman

سعود بن مبارك البادري، وزارة التربية والتعليم– (سلطنة عمان) sd.albadri9@moe.om

تاريخ إرسال المقال: 2022-06-09 تاريخ قبول المقال: 2022-09-30

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مصداقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان، معتمدة في ذلك على المنهج الاستنباطي لملائمته طبيعة الموضوع من خلال وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، وجمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك وجهتا نظر متناقضتين؛ فوجهة النظر الأولى ترى ان التقارير تتسم بالمصداقية والموثوقية وتبرز حقيقة حالة التعليم في الدول العربية، لأسباب متعلقة بالمناهج والمقررات الدراسية وبالمعلم وبالطالب وبالمدرسة والأسرة وبالفلسفة التربوية والسياسات التعليمية. بينما ترى وجهة النظر الأخرى إلى ان هناك تشكيك في التقارير الخاصة بالتعليم تكمن في مشكلة تحديد المعايير التي تتم على أساسها مقارنة الدول بين بعضها، وان هناك علاقة عدائية بين هذه المنظمات بالدول قد تكون دافعا للمنظمات من أجل إخفاء بعض المعلومات، وتشكيك في المنهجية التي تستخدمها هذه التقارير والمقاييس، ترتبط بمدى مصداقية نتائجها ودقة المعايير والمؤشرات التي تعتمد عليها في تقييم أداء دول العالم، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات لرفد الحقل التربوي.

الكلمات المفتاحية: مصداقية؛ تقارير؛ المنظمات والهيئات الدولية.

Abstract: Abstract: The study aimed to identify the extent of the credibility of the reports of international organizations on education in the Sultanate of Oman, by relying on the deductive approach to suit the nature of the subject by describing the concepts contained in the study in an accurate scientific description, and collecting the largest amount of information about the subject of the study.

The results of the study showed that there are two contradictory views; From the first point of view, the reports are credible and trustworthy, and accordingly highlight the reality of the state of education in the Arab countries, for reasons related to the curricula, the teacher, the student, the school & the family, the educational philosophy and educational policies. While the other point of view is that there is skepticism in the reports on education, lies in the problem of defining the standards on the basis of which countries are compared among each other. There is also a hostile relationship between these organizations and countries, which may be a motive for

organizations to hide some information, as well as questioning the methodology used by these reports and standards, related to the credibility of their results and the accuracy of the standards and indicators on which they depend in evaluating the performance of countries. The study recommended several recommendations to supplement the educational field.

Keywords: credibility; reports; International organizations.

مقدمة

تعد التربية هي المرتكز والمحور الرئيس للوصول لأهداف الأمم وتحقيق رفاهيتها وتنمي طاقاتها البشرية والمادية للوصول إل أفضل ما يمكن الوصول إليه، فقد سعت إلى إعداد النش منذ نعومة أظفاره للارتقاء به على سلم التقدم؛ لينهض المجتمع وتتحقق الغايات والآمال فأخذت الدول والحكومات على عاتقها مسؤوليات النهضة والتطوير وأعدت البرامج والخطط الاستراتيجية لتطوير العمليات التربوية لتحقيق غاياتها وأهدافها[1].

وقد دأبت وزارة التربية والتعليم على مدى سنوات مضت على الاهتمام بالتعليم والعمل على تجويده وتطويره بما يتناسب والمراحل العمرية للطلبة. إذ تعد الجهة المسؤولة عن تطوير التعليم وتحديثه والعمل على الارتقاء به وذلك لخلق جيل حضاري قادر على أن يتعامل مع معطيات ومنجزات هذا العصر الذي نشهده. وفي إطار تحقيق هذا الهدف سخرت الوزارة جميع إمكانياتها وقدراتها بتوفير كل الوسائل والوسائط ومختلف الآليات للنهوض والسير قدما بالقطاع التربوي في السلطنة إلى الأمام وعبر مشاريع تربوية رائدة على مستوى المنطقة.

وإدراكاً من الوزارة بأهمية تجويد المخرجات التربوية ومواءمتها وتناغمها مع المتطلبات المستقبلية؛ فقد شاركت وزارة التربية والتعليم في مشروع "دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم "التي أشرف عليها مجلس التعليم بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بالتعليم، مثل: وزارة التعليم العالي وجامعة السلطان قابوس وغيرها من الجهات.

وقد أوصت بإعادة هيكلة التعليم العام ودراسة إعادة هيكلة التعليم العالي ودراسة أنظمة إدارة وجودة التعليم ودراسة تنويع التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل إلى جانب دراسة أنظمة إدارة وجودة التعليم، ودمج كليات التقنية والعلوم التطبيقية تحت مظلة مؤسسة واحدة، وإعادة هيكلة السلم التعليمي (المدرسي)، وإعادة هيكلة الإطار التشريعي والتنظيمي والتنفيذي للتعليم المدرسي، واستحداث سنة دراسية للتعليم ما قبل المدرسي (روضة) تبدأ من سن 5 سنوات، وإعادة هيكلة الإطار التشريعي والتنظيمي

1) شيخو ، أشرف أنور. (2015). دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره. [رسالة ماجستير غير منشورة] الجامعة الإسلامية.

والتنفيذي للتعليم العالي، وإعادة هيكلة مسارات التعليم (استخدام نظام التشعيب)، وتطبيق نظام الاعتماد على جميع أنواع التعليم ومراحله تحت مظلة هيئة الاعتماد، وإنشاء مؤسسة مستقلة معنية بتشخيص وتقويم أداء نظام التعليم المدرسي، وإنشاء مؤسسة محترفة في تأهيل وتدريب العاملين في حقل التعليم.

كما قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مجلس التعليم بإعداد " الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان 2040 "، وهناك تعاون مستمر ولجان عمل مشتركة بين الطرفين تقوم بمواءمة الجهود والخبرات والأفكار لخدمة التعليم في السلطنة، كما قام فريق مشكل من وزارة التربية والتعليم وجامعة السلطان قابوس والجهات المختصة الأخرى بالتعليم بتطوير "وثيقة فلسفة التعليم" في السلطنة من حيث تحديد مصادر اشتقاق الفلسفة والمبادئ التي تقوم عليها، وكذلك الأهداف العامة للتربية والتعليم في السلطنة.

هذا وقد اشتركت وزارة التربية والتعليم مع جمعية التعليم النيوزلندية حول دراسة "تقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان للصفوف (1-12)" في عام 2013م، وخرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات وهي تحسين مخرجات المدارس لكي تلبي التوقعات المرجوة لمؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف، وضرورة الاستثمار لبناء وتعزيز مكانة المعلم المهنية، والتركيز على أدوات وأساليب التقويم التربوي، وتحديث وتطوير اليات تقويم الأداء والمحاسبية داخل النظام، وتطوير اليات التواصل داخل النظام التعليمي نفسه وبين الجهات المعنية الأخرى، وأهمية إعداد التقارير المالية التفصيلية التي توضح جوانب الإنفاق على الخدمات التعليمية، وإعداد مؤشرات الأداء الرئيسة للنظام التعليمي واستراتيجية إدارة البيانات والمعلومات بوزارة التربية والتعليم لإدارة البيانات والمعلومات باعتبارها مدخلات للتخطيط وصنع السياسات المستقبلية، وتطوير عملية رسم السياسات التربوية في النظام التعليمي.

وعالميا؛ فقد قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع البنك الدولي – الذي يعد أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية – بإجراء دراسة نظام التعليم المدرسي في عمان الذي قدم تقريره "التعليم في سلطنة عمان: المضي قدماً في تحقيق الجودة" في العام 2012م، ومن اهم نتائج الدراسة أن التحدي الرئيسي الذي يواجه قطاع التعليم في سلطنة عمان يتمثل في تطوير جودة مخرجات تعلم الطلاب، وأن يكون السعي نحو تحسين الجودة هو الأولوية الرئيسية للحكومة في مجال التعليم، كما توضح عمليات تقويم تعلم الطلاب التي تتم على المستويين الوطني والدولي أن أداء الطلاب دون توقعات الحكومة، ودون المستويات التي يتم تحقيقها في دول عديدة، و أظهرت النتائج افتقاد خريجي المدارس بعض المهارات الأساسية وبصفة خاصة اللغة الإنجليزية، الأمر الذي يتطلب دراستهم سنة تمهيدية في مؤسسات التعليم العالي، وهذا يستدعي إعادة النظر في مناهج اللغة الإنجليزية وطرائق تدريسها، بالإضافة إلى ذلك عبرت بعض جهات التوظيف قلقها بشن مدى جاهزية هؤلاء الخريجين لشغل الوظائف بها.

وقد أشارت الأدلة الموضوعية المتوفرة إلى تدني مستويات تحصيل الطلاب في الرياضيات والعلوم، وهذا يستدعي إجراء مراجعة المناهج الدراسية لهاتين المادتين، كما تشير بعض الجهات التي توظف الطلاب الخريجين إلى أنهم يفتقرون القدرة على تطوير (المهارات الشخصية) المتعلقة بهم مثل العمل ضمن فريق وفن التحدث والإلقاء وحل المشكلات والتفكير الناقد وبعض أخلاقيات العمل.

ويشير التقرير أن برامج إعداد المعلمين الجدد قبل الخدمة والمناهج الدراسية التي يتوقع منهم تدريسها غير متناسبة، كما أن تلك البرامج لا تناسب واقع التدريس العملي داخل الغرف الصفية، كما أن مقررات إعداد المعلمين أنفسهم تفتقر إلى التركيز على التدريب العملي، فضلاً عن أن الخبرة الفعلية داخل الغرفة الصفية لمدربي المعلمين أنفسهم تعتبر محدودة، لذا كان لزاماً إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة من حيث ضمان منح الأولوية الملائمة في هذه البرامج للمهارات التربوية التدريس، كما يوجد في الوقت الحالي عدم توازن في عدد المعلمين داخل المدارس، فبعضها يمتاز بالفائض منهم والآخر يفتقر إلى عدد كبير، لذا كان من الضروري على المدى البعيد التأكد من توفر أعداد كافية من المعلمين العمانيين خلال التقديرات المستقبلية.

وبالرغم من أن عدد الحصص المخصصة للمعلمين قليلة بالمقارنة مع دول أخرى، إلا أنهم يحتاجون إلى التركيز على تحقيق جودة تعلم الطلاب، وقد يرجع ذلك إلى كثرة الأعباء الإدارية التي يكلف بها المعلمون، الأمر الذي صرف تركيزهم عن الأداء داخل الغرف الصفية؛ لذا ينبغي تشجيع المعلمين على تنفيذ المناهج الدراسية أكثر من تنفيذهم للأنشطة المدرسية.

ومن أجل زيادة الفترة الزمنية التي يمضيها الطلاب في التعلم الفعلي، فإنه من المهم جداً زيادة عدد أيام السنة الدراسية الفعلية لتكون (180) يوماً حسبما هو محدد رسمياً وهي مدة قريبة من المدة المعتمدة دولياً التي يجب أن يستغرقها العام الدراسي، كما يجب إعطاء الأولية لموضوع التوسع في توفير التعليم الحكومي لمرحلة الطفولة المبكرة، نظراً لعدم توفر هذا النوع من التعليم في المدارس الحكومية.

كما تعاونت وزارة التربية والتعليم مع الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) من خلال مشاركتها في الاتجاهات في الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات(TIMSS) في الدورة الرابعة 2007 والدورة الخامسة 2011 والدورة السادسة 2015 والدورة السابعة 2019 في اختبارات TIMSS وهي دراسة تُجرى على المستوى الدولي وتُعنى بدراسة معارف ومهارات وقدرات الطلاب في الرياضيات والعلوم وكشفت نتائج الدول العربية في مختلف دورات TIMSS أن طلبة الصف الرابع العرب يشكلون ضعفا عاما في القدرات الرياضية والعلمية . وقد تجلى ذلك من خلال متوسطاتهم التي لم تبلغ المستوى الدولي في أي من الدول المشاركة، وكذلك من خلال توزيع هؤلاء الطلبة على سلم المعايير الدولية، هذا بالنسبة لعامي 2007 و 2011.

وقد خرج تقرير تحليل نتائج التقييمات الدولية TIMSS لسنة 2011 في الدول العربية الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– خرج بعدة توصيات لتحسين نتائج الدول العربية في هذه الدراسة منها ضرورة مراجعة المناهج الدراسية من أجل تطوير مناهج العلوم والرياضيات الحالية مما يساعد الطلاب على تعلم مهارات وقدرات تتوافق مع أهداف تدريس الرياضيات والعلوم في الوقت الراهن، وضرورة مراجعة منظومة تكوين المعلمين وإنشاء جمعيات مهنية وإشراكها في العملية التربوية.

أما في العام 2015 فقد حققت السلطنة تحسنا ملحوظا في معدل أداء الطلبة في مادتي الرياضيات والعلوم في كلا الصفين بفروق دالة إحصائيا بالمقارنة مع الدورتين السابقتين، وكذلك تحسن ترتيب السلطنة على المستوى الدولي والعربي والخليجي. كما حققت سلطنة عمان تحسنا ملحوظا في معدل أداء الطلبة TIMSS 2019 خاصة في مادة الرياضيات للصف الثامن مع زيادة غير دالة احصائيا في نتائج مادة العلوم للصف الثامن، ومادتي الرياضيات والعلوم للصف الرابع.

وقد توصلت نتائج دراسة متولي (2020) حول أسباب تدني نتائج طلبة المرحلة الابتدائية بدولة الكويت في دراسة التوجهات الدولية للعلوم (TIMSS–2015) من وجهة نظر معلمات العلوم إلى أن الأسباب الخاصة بالمعلم جاءت في المرتبة الأولى تليها الأسباب الخاصة بالطالب والأسرة تليها الأسباب الخاصة بالمنهج وتدريسه وأخيرا الأسباب الخاصة بالمدرسة[1] بينما دراسة الفارس والحيلة (2014) فقد أظهرت حصول الأسباب المرتبطة بالطالب والأسرة في المرتبة الأولى تليها الأسباب الخاصة بالمعلم وأخيرا الأسباب المرتبطة بالمنهج الدراسي وتدريسه[2] بينما تكمن العوامل المؤثرة في أداء طلبة الصف الثامن في مادة الرياضيات في الدراسة الدولية Timss في الطالب ثم الإمكانات المادية والبشرية فالمعلم ثم الكتاب المدرسي[3].

كما هدفت الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (pirls) إلى تزويد الدول ببيانات دولية مقارنة بالإضافة إلى بيانات عن اتجاهاتها الوطنية الخاصة بتعلم معرفة القراءة الطلاب الصف الرابع، من خلال القدرة على فهم واستخدام الأشكال اللغوية الكتابية التي يطلبها المجتمع ويقدرها الفرد، وتمكين القراء الصغار من استنباط المعنى من مختلف النصوص، فهم يقرؤون ليتعلموا ويشاركوا في مجتمعات القراءة وفي المدارس

1) متولي، صفوت حسن. (2020). أسباب تدني نتائج تلاميذ الصف الرابع الابتدائي بدولة الكويت في دراسة التوجهات الدولية للعلوم TIMSS-2015 وسبل تحسينها. مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، 2(4).

2) الفارس، شيماء عبد اللطيف والحيلة، محمد محمود. (2014). أسباب تدني نتائج طلبة الصف الرابع الابتدائي في اختبارات TIMSSلمادة العلوم من وجهة نظر معلميهم وموجهي العلوم بدولة الكويت. المجلة العربية لتطوير التفوق، 5(9).

3) الحضرمية، فوزية محمد. (2015). العوامل المؤثرة في أداء طلبة الصف الثامن في الدراسة الدولية TIMSS للرياضيات من وجهة نظر المعلمين والمشرفين والطلبة. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.

وفي الحياة اليومية، وقد شاركت السلطنة للمرة الأولى في عام 2011م فحصلت على مركز ثاني أسوأ دولة في القائمة، وما يزيد من مأساوية هذه النتيجة أن ثلاثة أرباع الدول المشاركة في الاختبار حازت على نتائج أعلى من متوسط الاختبار الذي هو 500 درجة، أما السلطنة فكانت نتيجتها 391 وهو أقل من متوسط الاختبار ب 109 درجة.

ولقد ترتب على تلك النتائج انزعاجا تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي؛ يرجعه البعض إلى المناهج الدراسية، والبعض الآخر إلى المعلمين وعدم قدرتهم على إعداد اختبارات بذلك المستوى، ووجود مسابقات وبرامج ومشاريع مركزية غير منهجية تستنزف وقت التعلم وتحظى باهتمام الإدارة التربوية وتوجه إليها جهود المدرسة، وتوجيه اهتمام إدارات التعليم والعاملين في الحقل التربوي بمشاريع وبرامج تربوية متعددة.

لذا فان الكشف عن نتائج دورات PIRLS دفع المسؤولين في مجال التربية وقطاع التعليم بدول عديدة احتلت مراتب متدنية إلى الإسراع باتخاذ الإجراءات العاجلة لتدارس أسباب ذلك، وتحليلها والبحث عن الحلول المناسبة لجعل الطلبة يلمون بمهارات القراءة والكتابة[1]. كما حصلت وزارة التربية والتعليم على 418 نقطة في الدراسة الدولية لقياس مهارات القراءة(PIRLS 2016) لتأتي السلطنة ضمن 18 دولة حققت مستوى تحصيلي أعلى من دورة 2011 السابقة وجاءت السلطنة بمعدل زيادة مقداره 27 درجة بعد المغرب الأولى التي تحصلت على 47 نقطة، حيث ارتفع معدل تحصيل الإناث بمقدار 31 نقطة، فيما ارتفع معدل تحصيل الذكور بمقدار 24 نقطة عن دورة 2011، ليرتفع الفرق في معدل التحصيل بين الإناث والذكور في دورة 2016 إلى 47 نقطة مقارنة بدورة 2011.

وأظهرت نتائج دراسة زيمرمان (Zimmerman, 2014) حول نتائج اختبار PIRLS 2006 لطلبة جنوب إفريقيا في الصف الرابع وجود تباين بين الطرق المستخدمة في تدريس الفهم القرائي بين هذه المدارس، كما كشفت عن وجود فجوة بين أداء المعلمين في الحصة الدراسية وبين المستوى المطلوب للفهم القرائي[2].

وكشفت نتائج دراسة تونمر وآخرين (Tunmer et al, 2013) أن المعرفة القرائية للطلبة تتأثر بعوامل عدة من أهمها البيئة الثقافية والاقتصادية، لذلك أوصت بضرورة استبدال المناهج المستخدمة في القراءة مثل

1) الزعابية، أمل بنت خميس وحسن، عبد الحميد سعيد والمحرزي، راشد بن سيف. (2019). معايرة اختبار الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة (PIRLS) بسلطنة عمان باستخدام نظرية الاستجابة للمفردة. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، 13(3).

2) Zimmerman, L. (2014). Lessons learnt: Observation of Grade 4 reading comprehension teaching in South African schools across the Progress in International Reading Literacy Study (PIRLS) 2006 achievement spectrum. Reading & Writing-Journal of the Reading Association of South Africa, 5(1).

برنامج القراءة العلاجيةReading Recovery المستخدم منذ 15 عاما في نيوزيلندا بمناهج حديثة أثبتت نظريات التعلم المعاصرة فعاليتها مثل نظريات التعلم البنائية Cues model Constructivist[1].

وأظهرت نتائج دراسة محمد (2017) الهادفة إلى تقويم مستوى الأداء القرائي ببرنامج القرائية على ضوء معايير الدراسة الدولية، إلى أن طلبة الصف الرابع الابتدائي الذين تعرضوا لبرنامج القرائية يمتلكون مهارات قرائية ضعيفة مقارنة بمهارات الدراسة الدولية(PIRLS) كما ان هناك غموض في فلسفة برنامج القرائية على الرغم من وجود منسقي للقرائية بكل مدرسة، حيث تزيد التساؤلات حول طبيعته؛ فهل هو برنامج علاجي يقدم إلى المتعلمين الضعاف بغرض الارتقاء بمستواهم في القراءة والكتابة، أم برنامج مكمل للكتاب المدرسي يقدم إلى المتعلمين بغض النظر عن مستواهم[2].

من خلال عرض بيانات سلطنة عمان ،كشفت نتائج دراسة فوي وآخرين (Foy et al, 2011) أن متوسط صعوبة المفردات الثنائية باستخدام نموذج راش تساوي (0.37) وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي (0.17) مما يدل على صعوبة المفردات بالنسبة لطلبة السلطنة، ومتوسط صعوبة المفردات المتعددة الاستجابة باستخدام نموذج راش (1.14) وهي أيضا أعلى من المتوسط العالمي البالغ (0.90) كما تم استخراج معامل التمييز للمفردات ووجد أن معاملات التمييز موجبة جيدة وأقل من المتوسط العالمي لمعاملات التمييز البالغ (0.48) للمفردات ثنائية الاستجابة (0.61) للمفردات متعددة الاستجابة[3].ناهيك عن دراستي التوجهات الدولية للعلوم (TIMSS–2015) وقياس مدى تقدم القراءة في العالم (pirls)؛ فهناك مؤشر معرفة القراءة والكتابة Literacy Index الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program هو مؤشر يستخدم للإشارة إلى الأشخاص القادرين على قراءة جمل بسيطة بأي لغة وكتابتها. وعادة ما يذكر مصطلح الأمية في الوطن العربي أكثر من مصطلح "القدرة على القراءة والكتابة" أو "معرفة القراءة والكتابة" كما هو في اللغات الأجنبية. ويصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). يحسب المؤشر من خلال استطلاع سنوي يجرى على عدد من دول العالم، ويتم الحصول على البيانات من الإحصاءات السكانية والمسوحات

1) Tunmer, W. E., Chapman, J. W., Greaney, K. T., Prochnow, J. E., & Arrow, A. W. (2013). Why the New Zealand National Literacy Strategy has failed and what can be done about it: Evidence from the Progress in International Reading Literacy Study (PIRLS) 2011 and Reading Recovery monitoring reports. Australian Journal of Learning Difficulties, 18(2).

2) محمد، إبراهيم فريج. (2017). تقويم مستوى الأداء القرائي ببرنامج القرائية على ضوء معايير الدراسة الدولية لقياس تقدم التنور القرائي(PIRLS) . مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية، (4).

3) Foy, P., Martin, O., Mullis, V. S., & Stanco, G. (2011). Methods and procedures- reviewing the TIMSS and PIRLS 2011 achievement item statistics. Chestnut Hill: Boston college.

من قبل معهد اليونسكو للإحصاء، حيث يعمل المعهد على جمعها من خلال استبيان يقيس نسبة من يعرفون القراءة والكتابة ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق مقارنة بعدد السكان. وكلما كانت النسبة أعلى واقتربت من 100 % كلما كان وضع البلد أفضل. وبالتالي قد لا تتوفر البيانات وجدير بالذكر أن الإحصاءات السكانية والمسوحات لا تجرى سنويا الخاصة ببعض البلدان بشكل سنوي.

كذلك مؤشر التعليم Education Index وهو أحد المكونات الرئيسية لقياس الرفاه المعيشي ويستخدم أيضاً في قياس التنمية الاقتصادية ونوعية الحياة ويعتبر عاملا رئيسيا لتحديد ما إذا كان البلد متقدم، أو نامي، أو متخلف، يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المؤشر من معهد اليونسكو للإحصاء والمؤسسات الشريكةّ له والذي يعمل على تجميع البيانات من المصادر الرسمية في الدول. وتتألف البيانات المجمعة معلومات عن البرامج التعليمية وإمكانية الحصول على التعليم والمشاركة والتقدم التعليمي وإكمال التعليم ومعرفة القراءة والكتابة والمهارات التعليمية والموارد المالية والبشرية ومتوسط سنوات الدراسة والسنوات المتوقعة للدراسة. وتغطي هذه الإحصائيات التعليم الرسمي في مؤسسات التعليم في القطاعين العام والخاص ومؤسسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ويتم تجميع هذه البيانات سنويا من خلال إجراء ثلاث مسوحات رئيسية. يتم توزيع الاستبانات وفقا للمعايير والتصنيفات والإجراءات الدولية التي يتم مراجعتها وتعديلها من قبل المعهد للتعامل مع المسائل الإحصائية التي تطرأ وتحسين جودة البيانات.

ولقد شهدت العقود الماضية تناميا لحضور وتأثير منظمات المجتمع المدني على كافة المستويات العالمية لاسيما في المسارات التي نظمتها الأمم المتحدة حول التنمية وحقوق الإنسان والبيئة والتعليم وغيرها، خاصة في اطار الشراكات والمساهمات في التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الظروف الحياتية للمواطنين[1].

وحتى تستطيع المنظمات العالمية من تأدية دورها بكفاءة يفترض ان تتحلى بدرجة كبيرة من النزاهة والشفافية في بناء عملها، وهذا يعزز من دورها في تقديم خدماتها للمواطنين، وفي تأدية رسالتها، وكذلك تعزيز دورها في مجال المساءلة، وتشكيل رقابة فاعلة على تلك القطاعات[2].

1) موسى، صالح احمد. (2012). تقويم محتوى كتب العلوم الفلسطينية والإسرائيلية للصف الرابع الأساسي في ضوء معايير (TIMSS) دراسة مقارنة. [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية-غزة.

2) هيئة مكافحة الفساد. (2017). النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشات في الهيئات المحلية. https://www.pacc.ps/uploads/books/7/book-10274-cat-7-d-26-03-19.pdf

وتعتبر الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة التي يتوجب على الإدارات الواعية ضرورة الأخذ بها، لما لها من أهمية في إحداث التنمية الإدارية الناجحة، إضافة إلى مساهمتها في تنمية التنظيمات الإدارية، والوصول إلى بناء تنظيمي سليم قادر على مواجهة التحديات الجديدة والتغيرات المحيطة[1]. من هنا فان تقارير المنظمة الدولية غير الحكومية وان كان ليس ملزما للحكومات أو علاقاتها وارتباطاتها مع المنظمات الدولية ولكنه لا يخلو من التأثير العام عليها وخلق موقف معين من سياسات تلك الحكومات[2].

كما انه ومن خلال زيادة الاعتماد على قيم ومعايير ومبادئ الشفافية اكثر، فان أداء الموظفين ومساهماتهم في عملهم بالمنظمة سوف يكون ملحوظا وجليا، كما ان الأهداف الشفافة والواضحة تعتبر عنصرا حاسما للموظفين وذلك من اجل ان يدركوا العلاقة ما بين أهدافهم الشخصية وأدائهم المهني مع أهداف الموظفين الآخرين، وأهداف المنظمة عموما[3] وهكذا لا يمكن للمنظمة ان تنجح عند قيامها باستبدال نماذج إدارية موهنه ومتصدعة، أو تعيد إصلاح وتنظيم النمط الإداري المستخدم أو تعيد بناء الهيكل التنظيمي بدون العمل على استبدال ذلك كله بحلول وأنظمة جديدة قادرة على النجاح في ظل قيم ومعايير ومبادئ الشفافية المستخدمة[4] فقوة الشفافية تظهر في ثلاث قضايا في حسن الحكم، الشفافية في اتخاذ القرارات والمشاركة المجتمعية والمساءلة[5].

ومن الدراسات التي تشكك في معايير الشفافية لدى المنظمات الدولية دراسة مهدي (2014) التي توصلت إلى عدة استنتاجات أهمها ان العراق كان ضمن اهتمامات المنظمة وادرج ضمن تقاريرها منذ عام 2003 ولغاية تاريخه، الا أنها لم تكن جادة بافتتاح مكتب تمثيلي لها في العراق متذرعة بالعديد من الحجج والذرائع

1) براندولينو ،جون ولونا ، ديفيد. (2008). معالجة الفساد عبر المعاهدات الدولية. مكتب برامج الإعلام بوزارة الخارجية الأمريكية، (9).

2) اللوزي، موسى. (2002). التنمية الإدارية. دار وائل للنشر.

3) أبو حبيب، محمود صبري. (2014). واقع تطبيق معايير الشفافية الدولية في المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة. [رسالة ماجستير غير منشورة] الجامعة الإسلامية .

4) Berggren, Erik and Bernshteyn, Rob. (2007). Organizational Transparency Drives Company Performance, Journal of Management Development, Emerald Group Publishing Limited, 26(5).

5) Ketchum .T.(2002). Managing in a Complex Environment, Western Economic Diversification Canada. Electronic Version, Available at : http://www.wddeo.gc.ca/eng/home.asp.

مع العلم أنها أعلنت خلال اكثر من مناسبة عن نيتها للقيام بهذا العمل ورحبت باستعداد العراق رسميا للتعاون معها،

أيضا إبداء العراق لتحفظاته على موقعه في تراتبيه جداول تقارير المنظمة ولعدة سنوات الا ان تقارير المنظمة لم تلق العناية الكافية من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العراقية، فلم يصار إلى تحليل تلك التقارير ودراستها بشكل علمي ومنهجي للرد على تلك التقارير بما يعزز موقف النظام السياسي أمام الرأي العام المحلي والمجتمع الدولي ويعكس جهود العراق في أداء الالتزامات المترتبة عليه بموجب الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد[1].

كما توصلت دراسة أبو حبيب (2014) إلى ان هناك درجة موافقة متوسطة من قبل أفراد عينة الدراسة على ان الأونروا تطبق وتمارس الشفافية ومؤشراتها في أعمالها في ضوء معايير الشفافية الدولية وبنسبة موافقة بلغت 63.19%، وان واقع تطبيق وممارسة الشفافية ومؤشراتها في الأونروا يتم بشكل جيد وفعال نسبيا، ولكن هناك عدة أمور يجب ان تهتم بها وتعمل على تعزيزها لتحسين مستوى ممارسة وتطبيق الشفافية[2] بينما أظهرت نتائج دراسة الحسنات (2013) ان درجة الموافقة على مجال مؤشرات الشفافية كانت جيدة بلغت 77.3%[3].

ورغم الإقرار بوجود ثغرات في مناهج القياس الكمية، الا أنها تُخَلّص المجتمع من أوزار نظرية "عدم الاتساق المعرفي" Cognitive Dissonance والتي تقوم على التحايل العقلي الناتج عن سيطرة فكرة معينة أو انطباع تدحضه المعطيات الكمية؛ فالتحيز الأيديولوجي أو النزعات القطرية أو الروابط العاطفية أو الانجذاب للشخصيات الكاريزمية أو التعصب الاثني تدفع الأفراد والقادة على حدّ سواء إلى اللجوء لافتعال تأويلات لمعطيات الواقع لتتسق مع الفكرة المسيطرة على الفرد أو القائد، لكن "المناهج الكمية العلمية الصارمة" تهذب هذه النظرة وتُحَيّد تأثيرها على المنظومة المعرفية للفرد، مما يضع الأساس السليم للتحليل "الكيفي"، وبناء

1) مهدي ، منال عبد الهادي. (2016) مصداقية التقارير الدولية الخاصة بمؤشرات الفساد: دراسة حالة العراق في تقارير منظمة الشفافية الدولية. المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة بعنوان السياسات الفضلى الفساد لمنع و مكافحته على الصعيد الدولي و المحلي (8 : 2016: بغداد، العراق).

2) أبو حبيب، محمود صبري. (2014). مرجع سابق.

3) الحسنات، يسري. (2013). واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها. [رسالة ماجستير غير منشورة] الجامعة الإسلامية.

النظريات الأنسب لفهم واقعنا العربي وتحديد إنجازات كل دولة عربية من ناحية، وإنجازات الإقليم العربي مقارنة ببقية الأقاليم الجيوسياسية العالمية من ناحية ثانية[1].

المبحث الأول: مشكلة الدراسة

أصبحت التقارير التي تصدر من حين لآخر من طرف منظمات دولية وهيئات ومؤسسات عالمية، تشكل مرجعا أساسيا ليس فقط للدول لتصحيح مساراتها ومعالجة نقط الخلل التي تأتي بها هذه التقارير، بل أصبحت تلعب دورا بارزا في تشكيل السياسة الدولية في الوقت الراهن، وأصبحت الكثير من العلاقات بين الدول في العالم الحديث تتبني على الكثير من الأرقام والإحصائيات والمعطيات التي تأتي بها هذه التقارير.

كما أنه لا يوجد نظام تعليمي مثالي يمكن تقليده وأن نظم التعليم هي انعكاس للحالة المجتمعية وتعبير عن المرحلة التنموية، ولذلك كل نظم التعليم يجب أن تكون عرضة للتقويم والنقد البناء بحالة مستمرة يكون الغرض منها المراجعة والتخلص من الإخفاقات والشوائب، وأن هناك أهمية قصوى للحيادية عند نقد وتقويم نظم التعليم وذلك لضمان أن تأتي النتائج والمقترحات في الاتجاه المرجو ولكي تساعد على تلمس مكامن الخلل بموضوعية كافية، ومن هنا تحرص بعض الدول على أن توكل مسألة التقويم التربوي إلى هيئات مستقلة[2].

وفي المقابل يرى عبدالصمد بلكبير أن المراجع والمقاييس المعتمدة من قبل من يعدون هذه التقارير موضوعية ولكن في موضوعيتها خادعة، مبينا أنه في الغرب كل مطبوع كيفما كانت طبيعته يفترض فيه كوثيقة أن يوثق في مركز التوثيق، وهذا يعني مطويات الندوات وأوراق الدعاية، كما أن الدول الغربية تحتسب كل منشور وتقيده في مراكز التوثيق وعندئذ يكون عدد المنشورات كبيرا ومبالغا في احتساب القراءة، بينما في المغرب وفي الدول العربية لا يقيدون جميع الكتب في المكتبات الوطنية بما في ذلك المطبوعات الجامعية والمقررات الدراسية، وهذا خطأ كبير، يؤثر على الإحصائيات التي لا تكون في أغلبها موضوعية[3].

1) عبد الحي، وليد. (2021). الترتيب العربي في نماذج القياس الدولية وتداعياته المستقبلية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت

2) المسيليم، محمد يوسف والياسين ،وفاء سالم. (2012). نظم التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي: الأطر العامة وإشكالات التطوير . مجلة جامعة الملك سعود، 24(4).

3) الراضي، مليكة. (2016). ما مدى مصداقية المعايير المعتمدة في التقارير الدولية حول المغرب؟ من موقع : http://pjd.ma/

ونظرا لتوصيات كثير من الدراسات بأن تشمل المناهج متطلبات دراسة التوجهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) وأن يتم تقييم محتواها وفقاً لمعايير هذه الدراسة، كدراسة راميرز (Ramirez, 2004)[1] ودراسة وانج (Wang, 2008) [2]ودراسة شيه وتنج (Chih& ting, 2009)[3] ودراسة الجهوري والخروصي (2010)[4].

وبناء على نتائج دراسة التوبية وآخرون (2021) التي أظهرت مجموعة من التحديات التي تواجه مديري المدارس تعيق تحسين مستوى أداء الطلبة في اختبارات (TIMSS) منها وجود فئة من الطلبة مستواهم التحصيلي دون المستوى المطلوب وتدني الدافعية لديهم، وقلة الدعم المقدم من قبل الوزارة، وضعف مهارة بعض المعلمات في صياغة أسئلة تيمس، كما توصلت الدراسة إلى الآليات التي تحد من تلك التحديات منها ما يرتبط بإدارة المدرسة، مثل الاهتمام بالتطوير التكنولوجي للاستعانة به في العملية التعليمية، وتفعيل ممارسات ولي الأمر في الدراسة الدولية، ومنها ما يرتبط بوزارة التربية والتعليم كتقديم الدعم المالي للمدارس، وتبادل زيارات بين المدارس، وتقديم الدعم المعنوي للمدارس وتحفيز المعلمين[5] وبناء على نتائج الشعيلي والمزيدي (2011)[6] عدم مراعاة نسب تضمين الموضوعات العلمية بكتاب العلوم للصف الثامن الأساسي للنسب المحددة من قبل (IEA) وان (33%) من الموضوعات التي اشتملت عليها اختبارات TIMSS لم يتم تضمينها في هذا الكتاب.

1) Ramirez, j.(2004). Understanding the low mathematics achievement of chilean student: A cross analysis using TIMSS data. Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy. Boston college. United states.

2) Wange, Z.(2008). Investigation of differencess in students matematical performance on TIMSS 2003. Athesis submitted to the faculty of graduate studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of science university of calgary. Canada.

3) Chin, jung.Ting, wang(2009).Exploration of the learning explorations related to(1-8) algebra in some countries. Us china education review,1-11.

4) الجهوري، ناصر علي والخروصي، هدى بنت سيف. (2010). تحليل محتوى كتاب العلوم للصف الثامن الأساسي في سلطنة عمان في ضوء متطلبات مشروع (TIMSS) .المؤتمر العلمي الرابع عشر :التربية العلمية والمعايير الفكرة والتطبيق .الإسماعيلية، مصر.

5) التوبية، منى بنت سعيد ولاشين، محمد عبد الحميد وحمد، عمر هاشم. (2021). التحديات التي تواجه مديري المدارس بسلطنة عمان في تحسين مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الدولية (TIMSS) وآليات التغلب عليها. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 9(1).

6) الشعيلي، علي بن هويشل والمزيدي، ناصر بن سليم. (2011). مدى مراعاة كتاب العلوم للصف الثامن الأساسي بسلطنة عمان للموضوعات التي يشملها اختبار TIMSS. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 7(3).

ونظرا لان السلطنة شغلت موقعا متدنيا في تراتيبها حول تقارير الاتّجاهات في الدراسة العالمية للرّياضيات والعلوم(TIMSS) والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PIRLS) على الرغم من الجهود الواضحة والمبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم في مجال تجويد التعليم وتطويره، عبر تبني مجموعة من الحزم والآليات والضوابط التي تساعد على تحقيق الهدف المنشود من التعليم، وبناء على وجود تحفظات من قبل بعض التربويين على مضامين تلك التقارير والطعن في سلامة بناء المعايير المعتمدة لديها والشفافية في مصادر معلوماتها والمصداقية في نتائجها. وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الاتي: ما مدى مصداقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان؟

المطلب الأول: أهمية الدراسة

– تُعد استجابة لنداءات حركات الإصلاح في التربية العلمية ومناهجها، وذلك انطلاقًا من منظور وتوجهات عالمية متجددة.

– مساعدة المعلمين وأولياء الأمور والقادة التربويين وصانعي القرار ومتخذيه في التخطيط والتنفيذ الفعال، واقتراح برامج واستراتيجيات مستقبلية من اجل العمل على الإصلاح ورفع مستويات الأداء والتحصيل الدراسي.

– تزويد المعنيين في الحقل التربوي أصحاب القرار بدراسة وصفية حول مدى مصداقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان والتي تساعدهم على تطوير عملهم في المجالات التربوية للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مصطلحات الدراسة

– المصداقية: هي التأكيد بان المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وانها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، أي أنها تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها[1] وفي الدراسة الحالية مدى ميل المنتسبين لوزارة التربية والتعليم بقبول المعلومات الواردة في تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان على أنها دقيقة من عدمها، وإجرائيا تقاس بالدرجة التي يحصل عليها أفراد العينة في موثوقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان من وجهة نظر التربويين في المحافظات التعليمية.

– التقارير: نوع من الكتابة الوظيفية، يتضمن جمع قدر من الحقائق والمعلومات حول موضوع معين ويتضمن وصف لسير عمل أو مشروع ما، سواء أكان العمل في طور الإنشاء، أو كان عملا مكتملا،

1) حنان، رضوان. (2005). مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري – التطبيقات العملية. دار وائل للنشر والتوزيع.

فيسجل فيه كل ما يهم القارئ حول ذلك العمل، ويصف كل ما يمكن أن يؤثر في طبيعة ذلك العمل، متضمنا تحليلا منطقيا أو اقتراحات أو توجيهات أو توصيات – إن أمكن– لمساعد المسؤولين في اتخاذ القرار المناسب بناء على ما كشف لهم ذلك التقرير، كما ويعد التقرير انعكاساً لمدى تطبيق خطة العمل الخاصة لأي مشروع.

– المنظمات والهيئات الدولية: مؤسسات المجتمع المدني تتكون من مؤسسات متنوعة الاهتمام، تطوعية حرة أو مستقلة جزئيا أو كليا، يتسم عملها بالطابع الإنساني والنمائي، تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات ذات الاحتياج[1].

المطلب الثالث: منهج الدراسة

سيعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لملائمته طبيعة الموضوع من خلال وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد أسبابها، وجمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

بناء على استقراء التأطير النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، يتضح ان هناك وجهتا نظر متناقضتين حول مدى مصداقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم؛ فوجهة النظر الأولى ترى ان التقارير تبرز حقيقة حالة التعليم في الدول المشاركة في اختبارات الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS) بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص، وعليه فأنها تتسم بالمصداقية والموثوقية في تلك التقارير، بينما ترى وجهة النظر الأخرى إلى ان التقارير الخاصة بالتعليم ليست ذات مصداقية، وبهدف الإحاطة اكثر بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المطلب الأول: مصداقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان.

تزايد اهتمام الدول بالمشاركة في الاختبارات الخاصة بالتعليم للاحتكام إلى معايير عالمية وموضوعية، ومقارنة نتائجها بنتائج الدول الأخرى في المجالات المختلفة لهذه الاختبارات، وذلك بهدف استمرارية تطوير النظم التعليمية الخاصة بها، وتعزيز نقاط القوة في المناهج وتطوير المواضع التي تحتاج إلى تحسين[2].

1) الششتاوي، إسلام. (2009). استراتيجية مقترحة لتطوير الدور التربوي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الطفولة المبكرة. [رسالة دكتوراه غير منشورة] جامعة القاهرة.

2) الحصان، أماني بنت محمد. (2015). مدى تحقق متطلبات مشروع التوجهات الدولية لدراسة الرياضيات والعلوم TIMSS-2015 في كتب علوم الصف الأول إلى الرابع الابتدائي في المملكة العربية السعودية :دراسة تحليلية. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 15(1).

وما يدلل على ذلك وجود درجة موافقة بلغت 77.3% على واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني لدى دراسة الحسنات (2013)[1] وان هناك درجة موافقة متوسطة بلغت 63.19% على ان الأونروا تطبق وتمارس الشفافية ومؤشراتها في أعمالها في ضوء معايير الشفافية الدولية[2]. وتعد الدراسات الدولية وسيلة مهمة لتقويم الأنظمة التربوية للدول المشاركة، وتحديد معايير حقيقية وواقعية للتحصيل أو الأداء التربوي من قبل صانعي القرار وراسمي السياسات التربوية، وتوفير دراسة موضوعية للتجديدات التربوية من خلال برامج التطوير التربوي التي تنفذها في مثل هذه الدراسات[3].

وبالرغم من ان نتائجها كان لها وقع كبير في الأوساط التربوية في كثير من الدول المشاركة؛ إذ جاءت النتائج المتعلقة بأداء الطلبة في بعض الدول متدنية ومحبطة، الا ان هذا التدني عزز القناعات الوطنية بجدوى خطة التطوير التربوي، وترجمتها إلى خطط للإصلاح والتطوير[4] وقد أولت العديد من المؤتمرات والدول المشاركة الاهتمام بالأسباب التي كانت وراء تحصيل الطلبة المتدني، ومن أهمها:

أولا: أسباب متعلقة بالمناهج والمقررات الدراسية؛ حيث تعد المناهج الدراسية احد المحاور الأساسية للعملية التربوية والتعليمية، ويتوقف نجاح العملية التعليمية بقدر كبير على المنهج المدرسي، ذلك لان المنهج موجه للمعلم في أداؤه لعمله والمتعلم في مدى ما يكتسب منه من تنمية اتجاهات وقيم ومعارف وخبرات وقدرات تعينه في حياته، إذ ان عدم تلبية المناهج للخصائص السيكولوجية للطالب ومستوياته وقدراته واعتمادها على الجوانب النظرية في طرح المادة العلمية وعدم ارتباطها بحياة الطالب وواقعه البيئي، وعدم مراعاتها للفروق الفردية فيما بينهم، تترك آثارا سلبية على تحصيلهم الدراسي. ويشكل تقويم المناهج إحدى العمليات الضرورية في مجال العملية التربوية، نظرًا لما ينتج عن تلك العملية من مراجعة ومتابعة وتعديل مسارات للوصول إلى الأهداف المرسومة لهذه العملية، بالإضافة إلى تطويره، وذلك لكي يلائم احتياجات المتعلمين والمجتمع والتغير السريع في المعرفة من حيث تراكمها وتطورها[5].

1) أبو حبيب، محمود صبري. (2014). مرجع سابق.

2) الحسنات، يسري. (2013). مرجع سابق.

3) المصري، منذر والنهار، تيسير وابولبدة، خطاب. (2002). الأخطاء الرياضية عند الطلبة الأردنيين في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم. سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. الأردن.

4) النهار، تيسير وعدس، عبدالرحمن وأبو لبدة، خطاب. (2000). دراسة تحليلية لمستوى أداء طلبة الأردن في الدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم لعام 1999. سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. الأردن.

5) موسى، صالح احمد. (2012). تقويم محتوى كتب العلوم الفلسطينية والإسرائيلية للصف الرابع الأساسي في ضوء معايير (TIMSS) دراسة مقارنة. [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية-غزة.

ان ما سبق تأكيد لتوصيات كثير من الدراسات كدراسة راميرز (Ramirez, 2004)[1] ودراسة وانج (Wang, 2008)[2] ودراسة شيه وتنج (Chih& ting, 2009)[3] ودراسة الجهوري والخروصي (2010)[4] بأن تشمل المناهج متطلبات دراسة التوجهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) وأن يتم تقييم محتواها وفقاً لمعايير هذه الدراسة. وعدم مراعاة نسب تضمين الموضوعات العلمية بكتاب العلوم للصف الثامن الأساسي للنسب المحددة من قبل (IEA) وان (33%) من الموضوعات التي اشتملت عليها اختبارات TIMSS لم يتم تضمينها في هذا الكتاب[5]. وتأكيدا لتوصيات دراسة تونمر وآخرين (Tunmer et al, 2013) بضرورة استبدال المناهج المستخدمة في القراءة مثل برنامج القراءة العلاجية المستخدم منذ 15 عاما في نيوزيلندا بمناهج حديثة[6].

ثانيا: أسباب متعلقة بالمعلم: فتدني مستوى الكفاءة العلمية لدى المعلم، تنعكس بالضرورة على أدائه التعليمي إذ أن المعلم غير المتمكن من المادة الدراسية قد يؤثر سلبا في مدى دافعية الطلبة للمعرفة التي يعطيها وبالتالي تراجع مدى اكتساب الطلبة للمعرفة بسبب إدراكهم تدني كفاءة المعلم العملية، وبالتالي ينعكس ذلك على مستوى تحصيلهم الدراسي. ناهيك عن ضعف برامج الإنماء المهني للمعلمين؛ إذ أن الهدف من برامج الإنماء المهني للمعلمين هو إتاحة الفرص للمعلمين لتطوير مسارهم المهني في مختلف الجوانب أهمها الجانب العملي؛ فلم يعد المعلم مجرد ناقل للمعرفة والخبرات فقط، بل له دورا كبيرا حيث أصبح هو القائم على التوجيه والتحفيز لتعلم مهارات التعليم العليا والتفكير الناقد والإبداع وجميع المهارات التي تسهم في تعليم النشء مهارات التعليم للقرن الواحد والعشرون[7].

وفي ضوء الدور الجديد للمعلم، وانتشار التقنية وزيادة الإقبال عليها؛ فإنه مطالب بإيجاد طرق تدريسية جديدة متمركزة حول الطالب بعيدا عن التقليدية، بحيث تبقي نشاط المتعلم، وحيويته واندماجه داخل الفصل الدراسي طيلة الوقت من خلال الأنشطة التعليمية والتدريبية، كما أن الاستراتيجيات الجيدة في التدريس يجب أن

1) Ramirez, j.(2004). Previous reference.

2) Wange, Z.(2008). Previous reference.

3) Chin, jung.Ting, wang(2009). Previous reference.

4) الجهوري، ناصر علي والخروصي، هدى بنت سيف. (2010). مرجع سابق.

5) الشعيلي، علي بن هويشل والمزيدي، ناصر بن سليم. (2011). مرجع سابق.

6) Tunmer, W. E., Chapman, J. W., Greaney, K. T., Prochnow, J. E., & Arrow, A. W. (2013). Previous reference.

7) حبيب، فاضل. (2012). التنمية المهنية للمعلمين. صحيفة الوسط البحرينية، (3585).

تراعي دافعية المتعلم نحو التعلّم، فتحصيل الطلاب الدراسي سيرتفع، وتعلمهم سيتحسن كلما زادت رغبتهم في الدراسة وارتفعت دافعيّتهم نحوه.[1]

وقد أكدت دراسة زيميرمان (Zimmerman, 2014) وجود فجوة بين أداء المعلمين في الحصة الدراسية وبين المستوى المطلوب للفهم القرائي حول نتائج اختبار PIRLS ، كما أكد ذلك إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم توصيات لتحسين نتائج الدول العربية حول نتائج التقييمات الدولية TIMSS لسنة 2011 في الدول العربية، كضرورة مراجعة المناهج الدراسية من أجل تطوير مناهج العلوم والرياضيات، وضرورة مراجعة منظومة تكوين المعلمين وإنشاء جمعيات مهنية و إشراكها في العملية التربوية[2].

ثالثا: أسباب متعلقة بالطالب؛ وتشمل ميوله واتجاهاته وأساليب تفكيره وعمره وجنسه وقدراته العقلية وسماته الشخصية والبنية المعرفية والظروف المادية السيئة ونقص وسائل الراحة، بالإضافة إلى الحالة الصحية والنفسية التي يؤثر ترديها بالضرورة في مستوى الأداء العلمي عند الطلبة، كما أن تدني قدرة الطالب على التكيف الاجتماعي يجعله أكثر عزلة واقل تفاعلا، وبالتالي يكون اقل اكتسابا للمعرفة ويترتب على ذلك كله تدني مستوى تحصيله الدراسي. كما تلعب الدافعية للتعلم دورا حاسما في عملية التعلم، إذا لا يمكن أن يحدث التعلم الا بوجود دافع يساهم في دفع المتعلم نحو التعلم، لذا ينبغي على المعلمين أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لعملية التدريس وتنفيذها، ففي هذا الصدد أكد العديد من علماء النفس والتربية من بينهم: جانييه، برونر، أوزبل، كيلر، وباندورا على الدافعية وكيفية إثارتها لدى التلاميذ والحفاظ عليها لما لها من أهمية في زيادة مثابرتهم وتحقيق النجاح[3].

رابعا: أسباب متعلقة بالمدرسة والأسرة؛ فالبيئة المدرسية بكل ما يتوفر فيها من تفاعلات اجتماعية وطرائق تدريس ووسائل تعليمية وإمكانيات مادية تؤثر على التحصيل الدراسي للمتعلم، كما أن نوعية المبنى المدرسي وما يحتويه من قاعات وصالات وساحات أنشطة ومكتبات ومختبرات ومرافق بحيث تتناسب والخصائص النمائية للطلبة. كما تلعب الأسرة دورا في التحصيل الدراسي؛ فالأسرة التي تعاني من حالات التفكك بسبب النزاعات بين الوالدين والعراك المستمر بين الأفراد، والمعاملة القاسية والإهمال من جانب الوالدين للأبناء والمتمثلة في العدوانية والحاق الأذى الجسدي من العوامل التي تؤدي إلى تدني التحصيل الدراسي. كما تبرز مشكلة تجاوب بعض أولياء أمور الطلبة مع المدرسة؛ وقد يعود ذلك إلى عدم إدراكهم بأهمية التكامل بين

1) السليتي، فراس محمد. (2015). استراتيجيات التدريس المعاصرة . عالم الكتاب الحديث.

2) Zimmerman, L. (2014). Previous reference.

3) سيسبان، فاطمة الزهراء.(2017). فعالية برنامج إرشادي لتحسين الدافعية للتعلم لدى التلاميذ المتسربين مدرسيا. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة وهران.

البيت والمدرسة، وقد يعود إلى عدم قدرة إدارات المدارس على خلق جو من الثقة المتبادلة بين المدرسة والأسرة.

وقد أكدت نتائج دراسات متولي (2020)[1] والفارس والحيلة (2014)[2] والحضرمية (2015)[3] ذلك؛ إذ ان تدني نتائج الطلبة في دراسة التوجهات الدولية للعلوم (TIMSS–2015) تمثلت في الأسباب الخاصة بالمعلم والطالب والأسرة والمنهج والمدرسة وان اختلف ترتيب تلك الأسباب. وامتلاك الطلبة الذين تعرضوا لبرنامج القرائية مهارات قرائية ضعيفة مقارنة بمهارات الدراسة الدولية PIRLS [4] ووجود فئة من الطلبة مستواهم التحصيلي دون المستوى المطلوب وتدني الدافعية لديهم، وقلة الدعم المقدم من قبل الوزارة، وضعف مهارة بعض المعلمات في صياغة أسئلة TIMSS ، كما توصلت الدراسة إلى الآليات التي تحد من تلك التحديات منها ما يرتبط بإدارة المدرسة، مثل الاهتمام بالتطوير التكنولوجي للاستعانة به في العملية التعليمية، وتفعيل ممارسات ولي الأمر في الدراسة الدولية.[5]

خامسا: أسباب متعلقة بالفلسفة التربوية والسياسات التعليمية: تستمد التربية أسسها ومبادئها وأهدافها العامة من فلسفة المجتمع الذي تنتمي إليه، فالفلسفة تمثل التصور نحو الكون والحياة والإنسان والنظرة العامة للمعرفة والتفسير المتكامل لنظم المجتمع، أما التربية فتمثل طريقة تنفيذ جوانب عديدة من تلك الفلسفة، ولا سيما ما يرتبط بالإنسان من حيث تكوينه، وإعداده لمواجهة متطلبات الحياة، ومواكبة تطورات المجتمع وتغيراته المستمرة[6] إن الفلسفة التربوية تعبر بشكل عام عن صور المفاهيم والفرضيات والأفكار التي يتبناها النظام على التربوي، بناء الفلسفة العامة للمجتمع. وتعتبر الفلسفة التربوية التي يتم تبنيها من جوانب عملية التعلم والتعليم حيوياً في المدارس جانبا عمليا[7] كما أن فلسفة التربية هي الإطار العام من الآراء والمعتقدات والمعتقدات التي تدور حول الإنسان والعالم الذي يعيش فيه، والتي توجه عملية التربية لديه وتحدد أهدافها

1) متولي، صفوت حسن. (2020). مرجع سابق.

2) الفارس، شيماء عبد اللطيف والحيلة، محمد محمود. (2014). مرجع سابق.

3) الحضرمية، فوزية محمد. (2015). مرجع سابق.

4) محمد، إبراهيم فريج. (2017). تقويم مستوى الأداء القرائي ببرنامج القرائية على ضوء معايير الدراسة الدولية لقياس تقدم التنور القرائي(PIRLS) . مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية، (4).

5) التوبية، منى بنت سعيد ولاشين، محمد عبد الحميد وحمد، عمر هاشم. (2021). مرجع سابق.

6) جرادات، عزت. (1983). مدخل إلى التربية. دار وائل للنشر.

7) Witcher, A. 2001. Teaching, Leading, Learning: it's all about philosophy. The Clearing House, 74(5): 277-284.

ونشاطاتها[1] وعليه يستلزم الانطلاق من فلسفة تربوية واضحة ومحددة تعكس فلسفة المجتمع ومشروعه الحضاري، وان الارتقاء بنظام التعليم ينطلق من سياسة تعليمية رشيدة واضحة محددة المعالم، توجه مسيرة نظام التعليم وتقود حركته.

المطلب الثاني: دواعي التشكيك في مصداقية تقارير المنظمات العالمية حول التعليم في سلطنة عمان.

أثير الكثير من الجدل حول الشفافية داخل المنظمات الدولية غير الحكومية، إذ يفترض بعض الباحثين والمهتمين بقطاع المنظمات غير الحكومية، أن العلاقة العدائية التي تميز في كثير من الأحيان بين هذه المنظمات بالدول قد تكون دافعا للمنظمات من أجل إخفاء بعض المعلومات، وبالتالي تكون أقل شفافية إزاء بعض القضايا المتعلقة بها، مثل طرق حصولها على المعلومات أو غير ذلك، فهذا الشكل من المنظمات عرف في السنوات الأخيرة أزمة من حيث الشفافية التي طرحت عدة تساؤلات حولها مما قد يضر بمصداقية هذه المنظمات[2] وبالرغم من الدور الفعال للمنظمات الدولية غير الحكومية؛ الا أنها لم تسلم من توجيه الانتقادات اليها لاسيما مشكلة تسييس التقارير الصادرة منها، وتوجيه هذا الانتقاد بشكل واضح لأعضاء المنظمات والذي يقصد به إدخال الاعتبارات الخارجية والسياسية في اتخاذها للقرارات وإعدادها للتقرير السنوية بالرغم من وجود مبدأ الحياد والاستقلالية كأهم مبدأ لها، إضافة إلى سلوك أعضائها المتأثر باختلاف الجنسيات وخاصة جنسية الأغلبية، لان إصدار القرارات داخلها يؤخذ بالأغلبية، وبالتالي – هذه الأغلبية– سوف تنحاز إلى بلدها مما يؤثر منطقيا على عمل المنظمة ومبادئها وأهدافها والمساس بمصداقيتها، ويمكن ان يمس بمبدأ المساواة في سيادة الدول ومبدأ التكفل العادل لمصالح وحقوق الأفراد والجماعات بعيدا عن التمييز من حيث اللغة والدين والجنس والعرق وعادات وتقاليد الشعوب[3].

ومن بين مشكلات التقييم لإنجازات أيّ دولة أو إقليم سياسي أو تنظيم دولي هي مشكلة تحديد المعايير التي تتم على أساسها مقارنة الدول بين بعضها، وترتيبها طبقاً لإنجاز هذه المعايير. وثمة فرق بين الصورة الانطباعية عن دولة معينة والتي تسود غالباً لدى الرأي العام محلياً أو إقليمياً أو دولياً، وبين الصورة التي تقوم على تكمية (التحويل الكمي) مؤشرات معينة والمقارنة بين الدول على أساس هذه المؤشرات، والتي تمثل

1) الحياري، حسن. (1993). أصول التربية في ضوء المدارس الفكرية. دار الأمل للنشر والتوزيع.

2) دلوح، منى. (2019). الشفافية في إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية: العفو الدولية أنموذجاhttps://22arabi.com

3) بونوة، جمال دوبي. (2016). دور المنظمات غير الحكومية في حماية وترقية حقوق الإنسان: منظمة العفو الدولية أنموذجا. مجلة القانون، (7).

الصورة الواقعية والأقرب إلى الحقيقة من الصورة الانطباعية، ومعلوم أن التخطيط الاستراتيجي للدولة أو الإقليم أو الهيئة الدولية يتم على أساس الصورة الواقعية لا الانطباعية[1].

كما تثار مجموعة من الانتقادات حول المنهجية التي تستخدمها هذه التقارير والمقاييس، ترتبط بمدى مصداقية نتائجها ودقة المعايير والمؤشرات التي تعتمد عليها في تقييم أداء دول العالم، فضلا عن مدى مصداقية نتائج استطلاعات الرأي للخبراء ورجال الأعمال ونتائج تقارير دولية أخرى في التعبير عن واقع الظاهرة موضع القياس في الدولة نتيجة تسييس نتائج بعضها للضغط على دول بعينها، أو إثارة جدل مجتمعي حول مستويات التنمية والتقدم والحكم الرشيد، وهو ما يؤكد ضرورة الحرص في الاعتماد على نتائج المؤشرات الدولية وضرورة تقييم منهجية كل منها، إلى جانب أهمية مخاطبة حكومات الدول للجهات المصدرة للتقارير للتيقن من مصداقية تصنيفها في المؤشرات بالتأكد من المقاييس المستخدمة في المؤشر، كما تتمثل أهم الإشكاليات التي تثار بشأن التقارير والمقاييس العالمية في مدى دقة ومصداقية مصادر البيانات التي تعتمد عليها؛ حيث تتنوع تلك المصادر بين البيانات والإحصاءات الرسمية التي تصدرها الدولة ونظيراتها التي تصدرها المنظمات الحكومية والغير الحكومية الدولية وعلى الرغم من الاختلاف بين تلك المصادر وتفاوت مصداقية البيانات التي تصدرها كل منها، فإن المقاييس الدولية تقوم بتجميعها ضمن أدوات أخرى لجمع البيانات، وحول ضعف دلالة المؤشرات فانه يرى ان هذه العملية عادة ما يشوبها قدر كبير من الانحراف عن الغاية الأساسية، فيتم انتقاء مؤشرات غير دالة على الظاهرة، ولا يمكن الاعتماد عليها لقياس التغير في المفاهيم التي تسعى التقارير لقياس التفاوت بين الدول في مستواها[2].

كما أن درجة موثوقية تلك المؤشرات والبناء عليها تختلف من مؤشر لآخر بالاعتماد على طبيعة المؤسسة التي تصدر المؤشر وحجم العينة المدروسة والمصادر التي تم الاستناد اليها في الحصول على المعلومات والتحديث المستمر للمعلومات، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بآلية قياس المؤشر والأوزان النسبية لمعاييره[3].

1) عبد الحي، وليد. (2021). مرجع سابق.

2) البدوي، أسامة. (2015). إشكاليات القياس: أسباب تراجع مصداقية المؤشرات والتقارير الإحصائية العالمية. مجلة اتجاهات الأحداث، (7).

3) وزارة تطوير القطاع العام. (2015). ابرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها. موقع : http://www.mopsd.gov.jo/ar/PDF%20Files

وبناء على ما سبق؛ أكدت نتائج دراسة براندولينو ولونا (2008)[1] ذلك؛ حيث أن تقارير المنظمة الدولية غير الحكومية لا تخلو من التأثير العام على الدول وخلق موقف معين من سياسات تلك الحكومات. وتأكيد دراسة مهدي (2014)[2] في إبداء العراق لتحفظاته على موقعه في تراتبيه جداول تقارير المنظمة، وأن تقارير المنظمة لم يصار إلى تحليلها ودراستها بشكل علمي ومنهجي للرد على تلك التقارير بما يعزز موقف النظام السياسي أمام الرأي العام المحلي والمجتمع الدولي. وأن المراجع والمقاييس المعتمدة من قبل من يعدون هذه التقارير موضوعية ولكن في موضوعيتها خادعة[3] وضرورة الحرص في الاعتماد على نتائج المؤشرات الدولية وضرورة تقييم منهجية كل منها، إلى جانب أهمية مخاطبة حكومات الدول للجهات المصدرة للتقارير للتيقن من مصداقية تصنيفها في المؤشرات بالتأكد من المقاييس المستخدمة في المؤشر، والإشكاليات التي تثار بشأن التقارير والمقاييس العالمية في مدى دقة ومصداقية مصادر البيانات التي تعتمد عليها، كما أن ضعف دلالة المؤشرات عادة ما يشوبها قدر كبير من الانحراف عن الغاية الأساسية، فيتم انتقاء مؤشرات غير دالة على الظاهرة، ولا يمكن الاعتماد عليها لقياس التغير في المفاهيم التي تسعى التقارير لقياس التفاوت بين الدول في مستواها[4]. وأن درجة موثوقية تلك المؤشرات والبناء عليها تختلف من مؤشر لآخر بالاعتماد على طبيعة المؤسسة التي تصدر المؤشر وحجم العينة المدروسة والمصادر التي تم الاستناد اليها في الحصول على المعلومات والتحديث المستمر للمعلومات[5].

وهو ما أكده فوي وآخرين (Foy et al, 2011)[6] فيما يتعلق باختباري تيمز TIMSS وبيرلز PIRLS أن متوسط صعوبة المفردات الثنائية بالنسبة لطلبة السلطنة. وما يؤكد ذلك تساؤل محمد (2017)[7] حول طبيعة طبيعة معايير الدراسة الدولية PIRLS ان كان برنامجا علاجيا يقدم إلى المتعلمين الضعاف بغرض الارتقاء بمستواهم في القراءة والكتابة، أم برنامج مكمل للكتاب المدرسي يقدم إلى المتعلمين بغض النظر عن مستواهم.

خاتمة

1) براندولينو ،جون ولونا ، ديفيد. (2008). مرجع سابق.

2) مهدي ، منال عبد الهادي. (2016) مرجع سابق.

3) الراضي، مليكة. (2016). مرجع سابق.

4) البدوي، أسامة. (2015). مرجع سابق.

5) وزارة تطوير القطاع العام. (2015). مرجع سابق.

6) Foy, P., Martin, O., Mullis, V. S., & Stanco, G. (2011). Previous reference.

7) محمد، إبراهيم فريج. (2017). مرجع سابق.

نظرا لان السلطنة شغلت موقعا متدنيا في تراتيبها حول تقارير الاتّجاهات في الدراسة العالمية للرّياضيات والعلوم (TIMSS) والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PIRLS) على الرغم من الجهود الواضحة والمبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم في مجال تجويد التعليم وتطويره، فقد أظهرت نتائج الدراسة ان هناك مصداقية في تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان لأسباب متعلقة بالمناهج والمقررات الدراسية وبالمعلم وبالطالب وبالمدرسة والأسرة وأسباب متعلقة بالفلسفة التربوية والسياسات التعليمية. بينما هناك تشكيك في مصداقية تقارير المنظمات العالمية حول التعليم في سلطنة عمان تكمن ربما في مشكلة تحديد المعايير التي تتم على أساسها مقارنة الدول بين بعضها، وترتيبها طبقاً لإنجاز هذه المعايير، كما أن العلاقة العدائية التي تميز في كثير من الأحيان بين هذه المنظمات بالدول قد تكون دافعا للمنظمات من أجل إخفاء بعض المعلومات، كذلك في المنهجية التي تستخدمها هذه التقارير والمقاييس، وارتباطها بمدى مصداقية نتائجها ودقة المعايير والمؤشرات التي تعتمد عليها في تقييم أداء دول العالم، وانطلاقا مما جاء في نتائج الدراسة، نستخلص عددا من التوصيات التي يمكن أن تسهم في رفد العمل الوطني وخاصة التربوي أهمها إعداد دراسة وصفية حول مدى مصداقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان تستهدف المنتسبين للحقل التربوي والطلبة وأولياء الأمور وأساتذة الجامعات المتخصصين في القياس والتقويم. كذلك تشكيل فريق بحثي يمتلك القدرات والمهارات اللازمة للتعامل السليم مع التقارير الدولية يهدف إلى ضرورة الاهتمام بشأن نظام التعليم في سلطنة عمان كما ترصده تلك التقارير وتقديم توصيات للأجهزة والمؤسسات المعنية بالتعليم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

جرادات، عزت. (1983). **مدخل إلى التربية**. دار وائل للنشر.

حنان، رضوان. (2005). **مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري – التطبيقات العملية**. دار وائل للنشر والتوزيع.

الحياري، حسن. (1993). **أصول التربية في ضوء المدارس الفكرية**. دار الأمل للنشر والتوزيع.

السليتي، فراس محمد. (2015). **استراتيجيات التدريس المعاصرة** . عالم الكتاب الحديث.

عبد الحي، وليد. (2021). **الترتيب العربي في نماذج القياس الدولية وتداعياته المستقبلية**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت

اللوزي، موسى. (2002). **التنمية الإدارية**. دار وائل للنشر.

المصري، منذر والنهار، تيسير وابولبدة، خطاب. (2002). الأخطاء الرياضية عند الطلبة الأردنيين في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم. **سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية**. الأردن.

Foy, P., Martin, O., Mullis, V. S., & Stanco, G. (2011). Methods and procedures-reviewing the TIMSS and PIRLS 2011 achievement item statistics. Chestnut Hill: Boston college.

Ramirez, j.(2004). Understanding the low mathematics achievement of chilean student: A cross analysis using TIMSS data. Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy. Boston college. United states.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

أبو حبيب، محمود صبري. (2014). **واقع تطبيق معايير الشفافية الدولية في المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة**. [رسالة ماجستير غير منشورة] الجامعة الإسلامية .

الحسنات، يسري. (2013). **واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها**. [رسالة ماجستير غير منشورة] الجامعة الإسلامية.

الحضرمية، فوزية محمد. (2015). **العوامل المؤثرة في أداء طلبة الصف الثامن في الدراسة الدولية TIMSS للرياضيات من وجهة نظر المعلمين والمشرفين والطلبة**. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.

سيسبان، فاطمة الزهراء.(2017). **فعالية برنامج إرشادي لتحسين الدافعية للتعلم لدى التلاميذ المتسربين مدرسيا**. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة وهران.

الششتاوي، إسلام. (2009). **استراتيجية مقترحة لتطوير الدور التربوي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الطفولة المبكرة**. [رسالة دكتوراه غير منشورة] جامعة القاهرة.

شيخو ، اشرف أنور. (2015). **دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره**. [رسالة ماجستير غير منشورة] الجامعة الإسلامية.

موسى، صالح احمد. (2012). **تقويم محتوى كتب العلوم الفلسطينية والإسرائيلية للصف الرابع الأساسي في ضوء معايير (TIMSS) دراسة مقارنة.** [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية-غزة.

Wange, Z.(2008). Investigation of differencess in students matematical performance on TIMSS 2003. Athesis submitted to the faculty of graduate studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of science university of calgary. Canada.

ثالثا: المقالات

البدوي، أسامة. (2015). إشكاليات القياس: أسباب تراجع مصداقية المؤشرات والتقارير الإحصائية العالمية. **مجلة اتجاهات الأحداث، (7).**

براندولينو ،جون ولونا ، ديفيد. (2008). معالجة الفساد عبر المعاهدات الدولية. **مكتب برامج الإعلام بوزارة الخارجية الأمريكية، (9).**

بونوة، جمال دوبي. (2016). دور المنظمات غير الحكومية في حماية وترقية حقوق الإنسان: منظمة العفو الدولية أنموذجا. **مجلة القانون، (7).**

التوبية، منى بنت سعيد ولاشين، محمد عبد الحميد وحمد، عمر هاشم. (2021). التحديات التي تواجه مديري المدارس بسلطنة عمان في تحسين مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الدولية (TIMSS) وآليات التغلب عليها. **المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 9(1).**

حبيب، فاضل. (2012). التنمية المهنية للمعلمين. **صحيفة الوسط البحرينية، (3585).**

الحصان، أماني بنت محمد. (2015). مدى تحقق متطلبات مشروع التوجهات الدولية لدراسة الرياضيات والعلوم TIMSS-2015 في كتب علوم الصف الأول إلى الرابع الابتدائي في المملكة العربية السعودية :دراسة تحليلية. **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 15(1).**

الزعابية، أمل بنت خميس وحسن، عبد الحميد سعيد والمحرزي، راشد بن سيف. (2019). معايرة اختبار الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة (PIRLS) بسلطنة عمان باستخدام نظرية الاستجابة للمفردة. **مجلة الدراسات التربوية والنفسية، 13(3).**

النهار، تيسير وعدس، عبدالرحمن وأبو لبدة، خطاب. (2000). دراسة تحليلية لمستوى أداء طلبة الأردن في الدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم لعام 1999. **سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية**. الأردن.

الشعيلي، علي بن هويشل. (2011). مدى مراعاة كتاب العلوم للصف الثامن الأساسي بسلطنة عمان للموضوعات التي يشملها اختبار TIMSS. **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 7(3)**.

الفارس، شيماء عبد اللطيف والحيلة، محمد محمود. (2014). أسباب تدني نتائج طلبة الصف الرابع الابتدائي في اختبارات TIMSS لمادة العلوم من وجهة نظر معلميهم وموجهي العلوم بدولة الكويت. **المجلة العربية لتطوير التفوق، 5(9)**.

متولي، صفوت حسن. (2020).أسباب تدني نتائج تلاميذ الصف الرابع الابتدائي بدولة الكويت في دراسة التوجهات الدولية للعلوم TIMSS-2015 وسبل تحسينها. **مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، 2(4)**.

محمد، إبراهيم فريج. (2017). تقويم مستوى الأداء القرائي ببرنامج القرائية على ضوء معايير الدراسة الدولية لقياس تقدم التنور القرائي(PIRLS) . **مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية، (4)**.

المسيليم، محمد يوسف والياسين ،وفاء سالم. (2012). نظم التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي: الأطر العامة وإشكالات التطوير . **مجلة جامعة الملك سعود، 24(4)**.

Berggren, Erik and Bernshteyn, Rob. (2007). Organizational Transparency Drives Company Performance, Journal of Management Development, Emerald Group Publishing Limited, 26(5).

Chin, jung.Ting, wang(2009).Exploration of the learning explorations related to(1-8) algebra in some countries. Us china education review,1-11.

Tunmer, W. E., Chapman, J. W., Greaney, K. T., Prochnow, J. E., & Arrow, A. W. (2013). Why the New Zealand National Literacy Strategy has failed and what can be done about it: Evidence from the Progress in International Reading Literacy Study (PIRLS) 2011 and Reading Recovery monitoring reports. Australian Journal of Learning Difficulties, 18(2).

Witcher, A. 2001. Teaching, Leading, Learning: it's all about philosophy. The Clearing House, 74(5): 277-284.

Zimmerman, L. (2014). Lessons learnt: Observation of Grade 4 reading comprehension teaching in South African schools across the Progress in International Reading Literacy

Study (PIRLS) 2006 achievement spectrum. Reading & Writing-Journal of the Reading Association of South Africa, 5(1).

رابعا: أشغال الملتقيات

الجهوري، ناصر علي والخروصي، هدى بنت سيف. (2010). **تحليل محتوى كتاب العلوم للصف الثامن الأساسي في سلطنة عمان في ضوء متطلبات مشروع (TIMSS)** .المؤتمر العلمي الرابع عشر : التربية العلمية والمعايير الفكرة والتطبيق .الإسماعيلية، مصر .

مهدي، منال عبد الهادي. (2016) **مصداقية التقارير الدولية الخاصة بمؤشرات الفساد: دراسة حالة العراق في تقارير منظمة الشفافية الدولية.** المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة بعنوان السياسات الفضلى الفساد لمنع و مكافحته على الصعيد الدولي والمحلي (8 : 2016: بغداد، العراق) .

خامسا: المواقع الإلكترونية

دلوح، منى. (2019). **الشفافية في إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية: العفو الدولية أنموذجا** https://22arabi.com

الراضي، مليكة. (2016). **ما مدى مصداقية المعايير المعتمدة في التقارير الدولية حول المغرب؟** من موقع : http://pjd.ma/

هيئة مكافحة الفساد. (2017). النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الابنيةوالمنشات في الهيئات المحلية. https://www.pacc.ps/uploads/books/7/book-10274-cat-7-d-26-03-19.pdf

وزارة تطوير القطاع العام. (2015). **ابرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها.** موقع : http://www.mopsd.gov.jo/ar/PDF%20Files

Ketchum .T.(2002). Managing in a Complex Environment, Western Economic Diversification Canada. Electronic Version, Available at : http://www.wddeo.gc.ca/eng/home.asp.